الفصل الأول

الإطار التنظيمي للدراسة

١،١ التمهيد

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله مُحَمَّد، وعلى آله وصبحه ومن والاه، أمَّا بعد، فإنَّ السلطة السياسية ضرورة وحتمية، فهي ضرورة يقتضيها قيام المجتمعات واستمرارها، وحتمية لأنها منبعثة من جوهر السياسة في الإنسان. فكل إنسان بداخله متناقضان وهما رغبة في الطاعة ورغبة في الحكم، أي تولي السلطة، ومن هنا يظهر ما يعرف بالاستبداد. فالأصل في السلطة هي تحقيق الخير العام، ولكنها قد تخرج عن مقتضياتها الخيرية، فعند تولي الأفراد السلطة قد يلجؤون إلى استخدام هذه السلطة من أجل تحقيق أهداف شخصية. وهم يستخدمون كافة الوسائل من أجل ذلك. فالسلطة المستبدة ليست مجرد قهر مادي فحسب وإنَّما هي تعتمد إلى جانب ذلك على عوامل نفسية واقتصادية واجتماعية وتاريخية[١].

إلَّا أنَّ ذلك لا يتعارض مع القول: إن مفهوم السلطة قد تطور تطورًا جوهريًا. حيث تخلصت العديد من الشعوب من الظلم والاستبداد، وخطت خطوات نحو الانتقال إلى الديمقراطية، وأصبحت نظمها السياسية مستقرة، وأخرى تعرف نوع من الاستقرار والتنظيم وتحُول بينها وبين احتكار السلطة والاستبداد، وأخرى عانت طيلة عقود طويلة الأمد من الاستبداد ومنها ليبيا. ولقد عمد الباحث إلى خطة يسعى من خلالها الوصول إلى كيفية مواجهة الاستبداد في ليبيا، وفق الشريعة الإسلامية والقانون. ذلك من خلال دراسة المراحل التاريخية للاستبداد في ليبيا وبيان أسبابه.

---

١. بدوي، مُحَمَّد طه.١٩٦٨م. تنظير *السياسة*. القاهرة: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر. ص. ٩٤.

وهو ما سوف تبينه الدراسة من خلال التركيز على المبادئ والقيم الأساسية لنظام الحكم في الإسلام، والمتمثلة في الشورى والعدل، واحترام الشخصية الفردية، المتمثلة في حقين هما:(حق الحرية وحق المساواة)، بالإضافة إلى مقاومة الجور الذي تستند عليه الدراسة، وجوهرها هو واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. كذلك عرض المبادئ التي تقوم عليها النظم السياسية المعاصرة، وخاصة الغربية منها، والمتمثلة في مبدأ سيادة الأمة، ومبدأ الفصل بين السلطات، ومبدأ الشرعية[٢]، وهذه المبادئ وإن كان البعض يعتبرها مجرد مبادئ إنسانية، أو نظرية إلَّا أنَّ الدراسة اعتمدت عليها في وصف ما يتعارض معها على أنَّه استبداد.

وكان من الطبيعي أن يأخذ القائمون على بناء النّظام السياسي في ليبيا صورة النّظم السياسية في الغرب كنموذج للنّظام السياسي الذي يطمحون في بنائه، نتيجة التأثر بالثقافة الغربية طيلة العقود الماضية وتقليد الغرب، وليس المقصود بذلك أنه يوجد نقص، أو قصور فيما جاء به الدين الإسلامي –(القرآن الكريم والسنة)– من قيم ومبادئ تنظم الحياة السياسية داخل الدولة وتحد من استبداد السلطة إن هي طغت، ولضمان عدم حصول الاستبداد. إنَّ البحث سوف يقوم بدراسة تحليلية لهذه المبادئ وكيفية تطبيقها على الواقع من خلال آليات وضمانات سوف يتطرق لها البحث.

وتجدر الإشارة إلى أن مواجهة الاستبداد، يُحتم على الباحث ربط الواقع الحالي بما مرت به البلاد من فترات حكم كان تداولها غير سلمي. وهو ما ستعتمد عليه الدراسة في مجالها التأصيلي، باعتبار أنَّ فترات الحكم الثلاثة التي مرت بها ليبيا، لم يكن هناك دور للشعب في اختيار هذه الحكومات، وإنَّما فرضهم أمر واقع، ولذلك فإنَّ الدراسة ستركز على نظرية قوى السلطة السياسية، في الإطار التأصيلي

٢. ثابت، عادل .٢٠٠٢. *النظم السياسية دراسة للنماذج الرئيسة الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية*. الاسكندرية: مكتبة خوارزم. ص. ٣٢٩-٣٣٠.

لهذه الدراسة، من أجل الوصول إلى حياة سياسية توجد بها قوى غير رسمية (الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني)، قادرة على إحداث توازن مع القوى الرسمية ومواجهتها بطرق سلمية من أجل عدم حصول استبداد[٣].

١،٢ مشكلة الدراسة

جاءت هذه الدراسة لتلبي ما أجمعت عليه الدراسات السابقة بضرورة مواجهة الاستبداد، وذلك من خلال الجمع بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي. وأن يكون كل منهما مكملًا للآخر في الكيفية التي يُمكن من خلالها مواجهة الاستبداد في الفترة الحالية، باعتباره هو الأمر السائد في دولة ليبيا لمن يتولون السلطة السياسية. أو يكون لهم قوى تأثير على المشهد السياسي بوسائل مختلفة، وما مدى إمكانية الوصول إلى نظام حكم وبناء مؤسسات سياسية. تكون قادرة على إحداث توازن فيما بينها، وعدم تفرد أي منها بالسلطة. وهل هناك ضمانات حقيقية لنجاح ذلك خاصة مع الصراع الموجود حاليًا، حول السلطة والحكم، وعدم التمكن من إيجاد رؤية متكاملة لإنهاء الصراع الحالي على السلطة، والحكم والوصول إلى نظام دستوري متكامل تتوافق حوله كافة الأطراف المتصارعة على السلطة، والدراسة بصدد إمكانية معالجة الإشكالية من خلال دراسة المبادئ، والقيم الإسلامية في تنظيم الحكم ودراسة مبادئ النّظم السياسية الحديثة والمعاصرة.

٣. انظر: ثابت، عادل. ٢٠٠٢. *النظم السياسية دراسة للنماذج الرئيسة الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية*. ص. ١٤٨.

١،٣ أسئلة الدراسة

بناء على الإشكالية المراد دراستها، تبرز بعض الأسئلة المهمة والتي تتعلق بالعناصر الأساسية التي ستهتم بها الدراسة والتي سيحاول الباحث الإجابة عنها وتتمثل في الآتي:

١- ما مفهوم الاستبداد السياسي؟ وما أهم مراحل الاستبداد خلال فترات الحكم المختلفة بليبيا في التاريخ الحديث؟

٢- ما دور الشريعة الإسلامية في مواجهة الاستبداد السياسي في الحالة الليبية؟

٣- ما دور القانون في التصدي للاستبداد السياسي ومقاومته عند حصوله؟

٤- كيف يمكن تحجيم الاستبداد السياسي في ليبيا من خلال آليات وضمانات وفق الشريعة الإسلامية والقانون ؟

١،٤ أهداف الدراسة

في ضوء إشكالية البحث والأسئلة التي يثيرها موضوع "الاستبداد السياسي ودور الشريعة والقانون في مواجهته: دراسة حالة ليبيا" يمكن حصر أهداف الدراسة في الآتي:

١- الوصول إلى التصور الصحيح لمفهوم الاستبداد السياسي. وتتبع المراحل التاريخية للاستبداد السياسي في ليبيا، وتوضيح تأثيره على الواقع الحالي.

٢- توضيح ما جاءت به الشريعة الإسلامية من قيم ومبادئ لمقاومة الاستبداد السياسي.

٣- بيان دور القانون في مواجهة الاستبداد السياسي ووسائل مواجهته.

٤- الوصول إلى آليات و ضمانات تحجيم الاستبداد السياسي في ليبيا وفق الشريعة والقانون.

١،٥ أهمية الدراسة

١- حداثة هذه الدراسة الحالية والتي تعد من أوائل الدراسات التي تتناول موضوع الاستبداد وموقف الشريعة والقانون منه عن الدولة الليبية حسب علم الباحث.

٢- تعتبر هذه الدراسة مهمة من خلال وضعها أمام المسؤولين بليبيا؛ لإخذها في عين الاعتبار عند بناء النظام السياسي. ونبذ كل ما من شأنه أنهَّ يؤدي إلى الاستبداد.

٣- شمولية الدراسة الحالية بتناولها لدور الشريعة والقانون، في مواجهة الاستبداد وتحديد حالة الدراسة (ليبيا).

٤- تنبع أهمية الدراسة من ضرورة تقديم قدر من المعرفة النظرية والواقعية عن الاستبداد، وكيفية مقاومته بأنظمة الحكم والسياسة في النطاق المكاني لهذه الدراسة.

٥- تكمن أهمية الدراسة في أنَّ الاستبداد السياسي محطم ويقود حتمًا إلى تخلف الدولة، وتراجعها الحضاري في شتى المجالات. ومن ثمَّ فإنَّ الدراسة عن الاستبداد السياسي وكيفية مواجهته والتعرف على الوسائل التي من شأنها أن تعصم الدول حكامًا ومحكومين من ممارسة الاستبداد السياسي، يُعد واجبًا شرعيًا.

٦- ما يحصل في ليبيا يضاعف أهمية الموضوع، وذلك لقصور في التصور في كيفية التعاطي مع المرحلة الانتقالية، ومن ثم اعتماد نظام دستوري أساسي، يُبنى وفقه النظام السياسي على أسس متينة، ولذلك فإنَّ أهمية هذه الدراسة تتمثل في تقديم ضمانات وأليات كافية عن مقاومة الاستبداد السياسي عند حصوله في نظام الحكم، والمساهمة في عملية بناء النظام السياسي في ضوء الشريعة الإسلامية، ووفق قواعد دستورية متينة.

١،٦ فروض الدراسة

١- الأزمات الحالية في البلاد مردُّها إلى الأزمة السياسية، ومن أهم أسبابها، هو عدم الفصل بين السلطات في الإعلان الدستوري الذي لايزال يتحكم بالمشهد السياسي في ليبيا.

٢- من ضمانات عدم الاستبداد: بناء النظام السياسي وفق مبادئ النُّظم السياسية الحديثة، مع مراعاة الفوارق الثقافية والتاريخية لتلك النُّظم، وأنَّ ضمانات مقاومة الاستبداد في الإسلام هي ضمانات فعَّالة. فمشروعية الحكم الإسلامي إنما تتأسس على تعاقد حقيقي وليس مفترضًا، أو شكليًا بين الحاكم والمحكوم، كما هي نظرية العقد الاجتماعي. وبالتالي فهي ضمانة فعَّالة.

٣- لقد أثر الاستبداد طيلة العقود الماضية على معطيات الفترة الحالية، خاصة فيما يتعلق بتأسيس الدستور، و استجابة الحواضن الاجتماعية(فئات الشعب) التي تعتبر الرافد الحقيقي لعملية بناء النّظام السياسي.

١،٧ حدود الدراسة ونطاقها الزمني

تستمد الدراسة إطارها العام النظري من خلال البحث في الاستبداد، وكيفية تأثيره على المجتمعات، ودور الشريعة والقانون في مواجهته.

أمَّا فيما يتعلق بالإطار الخاص للدراسة، فإنَّها ستركز على الوسائل التي يتم من خلالها مواجهة الاستبداد في ليبيا، وفق الشريعة الإسلامية والقانون.

الحدود الزمنية : من عام ١٩٦٩م وحتى عام٢٠٢٠م مع الإشارة بلمحة بسيطة لفترة استقلال ليبيا في ١٩٥١م، وسيتم التركيز على الفترة من عام ٢٠١١م من وقت ثورة الإطاحة بحكم القذافي وحتى عام ٢٠٢٠م وما تلها من تعثرات سياسية متشابكة ومتسارعة. الحدود المكانية: دولة ليبيا.

١،٨ منهجية الدراسة

إثباتًا لفروض الدراسة ووفقًا للمناهج العلمية فإنَّ الدراسة ستعتمد على المناهج التي تتوافق مع الأهداف المرجو تحقيقها من هذه الدراسة، ووفقًا لذلك فإنَّ المناهج المتبعة في الدراسة كالتالي:

١- المنهج التأصيلي: من خلال التعامل مع المصادر التاريخية بحثًا عن المعلومات ذات الصلة بالموضوع، إضافة إلى الاستفادة من المزايا التي يقدمها في تفسير الوقائع والأفكار بما يساعد على بناء الإطار الفكري لوصف الواقع.

٢- المنهج الوصفي التحليلي: حيث يصف الباحث الواقع بصدد موضوع دراسته، وتحليل الواقع السياسي لينتهي الباحث لحكم موضوعي بشأنه، وستكون الملاحظة(ملاحظة الواقع) أداة فعَّالة لفهم الواقع وتفسير ما يحصل من تطورات سياسية في الدولة الليبية، للوصول إلى تعميمات أكثر صدقية، وتقديم بعض الأفكار والنتائج والتي ستكون مهمة في خدمة الدراسة.

١،٩ الدراسات السابقة

مشكلة الاستبداد من المشاكل التي تطرق إليها العديد من المفكرين والباحثين منذ عدة عقود، ورغم ما كُتب فيها من أبحاث ودراسات إلَّا أنَّ الاستبداد لاتزال تعاني منه بعض الشعوب وبدرجات

متفاوتة، لذلك لايزال بحاجة إلى دراسات نوعية ومتخصصة، من خلال دراسة الموضوع من كل جوانبه؛ للوصول إلى رؤية تكون ذات فاعلية في مواجهة الاستبداد وفق الشريعة الإسلامية والقانون. وقد أطَّلع الباحث على بعض الدراسات، وقد استعرض الباحث ستة عشر دراسة سابقة، وعرضت هذه الدراسات وفق ترتيب زمني من الأحدث إلى الأقدم، ومن أهمها ما يلي:

١- شرقي، صالح الدين. ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨م. *الاستبداد بالحكم وآليات مواجهته- دراسة مقارنة بين الفكر السياسي الإسلامي وأنظمة الحكم العربية المعاصرة*. (رسالة دكتوراه). نوقشت بكلية العلوم الإسلامية. جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائرية.

تطرقت الدراسة إلى أهم الضمانات التي تحول دون استبداد الحاكم في الفكر الإسلامي والقانون الوضعي فركزت الدراسة في الإجابة على تساؤل رئيسي وهو: كيف يمكن منع استبداد الحاكم في الفكر الإسلامي والقوانين الوضعية، وهذا ما أشتركت فيه الدراسة مع دراستي، إلا أنها لم تحدد دولة معينة، لذلك سوف أقوم بتوظيف تلك الضمانات والآليات لمواجهة الاستبداد في ليبيا.

٢- فرج، كُندي. ٢٠١٧م. *الإسلام والاستبداد السياسي*، موقع الاتحاد العلمي لعلماء المسلمين. http://iumsonline.org/ar/٣/lslm-olstbdd-lsysy/

اعتبر الكاتب أن الاستبداد السياسي هو القضية الأساسية. والسبب المباشر في تخلف الأمة الإسلامية عبر العصور. كما خلص إلى أنَّ الإسلام هو المنقذ للأمة من براثن الاستبداد، لا المسبب له كما يقول بعض الناس، بل يؤكد صاحب الدراسة أن الإسلام جاء لإخراج الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، وخالقهم وإنقاذهم من الظلم، و من الجور إلى رحاب العدل والمساواة، ويذكر الكاتب: أنَّ سر النجاح يكمن في تطبيق المفاهيم والقيم الإسلامية النبيلة، المتمثلة في مفهوم منظومة العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مع تطبيق المبدأ الجديد الفريد، الذي تفردت به هذه الأمة، وهو

تطبيق مبدأ الشورى في النظام السياسي الذي على أساسه قامت نظرية الحكم في الدولة الإسلامية، بعد وفاة الرسول ـصل الله عليه وسلمـ وتولي الخلفاء الراشدين من بعده، كما خلص الكاتب إلى أنَّ: الاستبداد مظهر مخالف لمبادئ الإسلام، الذي جاء ليحرر الإنسان، ويحقق مبدأ المساوة. وخاصة في نظام الحكم والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، وهذا المقال مع أنه مختصر لكنه قيم ونافع، لا سيما وأنَّه حاول تسليط الضوء على بعض الحلول التي يمكن للأمة أن تسلكها للخروج من نفق الاستبداد ومنها الشورى. ولكنه لم يتناول كثير من الحلول الأخرى التي جاءت في الإسلام، وهذا ما سيقوم به الباحث في هذه الدراسة، وهو إيضاح المبادئ والقيم التي يقوم عليها النظام السياسي في الإسلام.

٣- رفيق آيت تكنتا. ٢٠١٧م. *إشكالية تحديث الدولة في المشرق العربي: قراءة في الأدبيات النظرية*. الدار البيضاء: المركز العربي. http://democraticac.de

تطرق الكاتب في دراسته إلى بعض القضايا، والتي لها علاقة بالموضوع، وذلك من خلال الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي: كيف نشأت الدولة التسلطية في المشرق العربي؟ وما خصوصياتها الثقافية؟ وما أسباب تجذر التسلطية السياسية في المشرق العربي؟ وما أهم الأطروحات النظرية التي تفسر لنا ظاهرة الدولة التسلطية؟ وما عوائق وإمكانات التحول الديمقراطي في المشرق العربي؟ وتمثلت أهم القضايا التي تناولها الكاتب في بحثه في، إشكالية بناء الدولة، وخصوصيات الدولة التسلطية في المشرق العربي. وأسباب تجذر التسلطية السياسية في المشرق العربي. وعلاقة هذه الدراسة هي إمكانية إثبات الوقائع، وذكر التفاصيل، وإيضاح الأسباب، والإجابات عما تم طرحه من الكاتب، والاستفادة منه في هذه الدراسة من خلال تطبيقه على الحالة الليبية.

٤- بشناق، باسم صبحي. ٢٠١٣. "الفصل بين السلطات". *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية*. ج. ٢١. العدد (١).

قد خلص الكاتب إلى أنَّ النظام السياسي الإسلامي له طبيعة خاصة، تختلف عن النُّظم السياسية الوضعية، فهو لم يعرف تطبيق الفصل بين السلطات، وأنَّ سبب ذلك يعود إلى أن هذا النظام بني على مبادئ هي توقيفية، وتطبيق هذه المبادئ يمنع الاستبداد بالسلطة من قبل الحاكم، ويغني عن فكرة الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، المعمول به في الأنظمة الوضعية، كما أنَّ فكرة الاستبداد بالسلطة غير واردة في الحكم السياسي الإسلامي، فالرسول ﷺ، معصوم عن الخطأ، وبعيد كل البعد عن الاستبداد. وأمَّا خليفته فلا يجوز له مخالفة الشريعة الإسلامية؛ ولأن الأصل في اختياره يقوم على النزاهة والعدالة والعلم. فإن هذه الصفات تمنع وصوله وانحداره إلى مستنقع الاستبداد السياسي، وبهذا يكون هذا البحث قد تطرق لوسيلة من الوسائل الوقائية، التي سيتناولها هذا البحث،مع وجود بعض التحفُّظات على ما توصل إليه صاحب البحث من نتائج في موضوع الفصل بين السلطات، ومع هذا الحجم من العلاقة مع صاحب البحث فإنه لايزال أمامه في دراسته هذه الكثير لإنجازه وتمحيصه، وسوف يعمل الباحث على تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات على الواقع السياسي الليبي من خلال الدستور وكذلك توضيح التطبيق العملي في الواقع لهذا المبدأ.

٥- البياتي، منير حميد. ٢٠١٣م. *النّظام السياسي في الإسلام – مقارنة بالدولة القانونية*. عمان: دائر النفائس. ط. ٤.

ركز صاحب الدراسة على إجراء مقارنة بين النظم السياسية المعاصرة،والنظام السياسي في الإسلام، حيث قسم الكتاب إلى قسمين: وضح في القسم الأول مقومات الدولة القانونية في الفقه الدستوري الحديث، وفي النظام الإسلامي. والقسم الثاني كتب فيه عن ضمانات تحقيق الدولة القانونية،أوتحقيق خضوع الدولة للقانون في الفقه الدستوري الحديث، وفي النظام الإسلامي. وما يهم الباحث في هذا الكتاب هو القسم الثاني، حيث يستفيد الباحث من هذه الدراسة في تركيزه بالقسم

الثاني على السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية في النظام الإسلامي، وما سيضيفه الباحث على هذه الدراسة، هو أن صاحب الدراسة في دراسته رغم أنَّها مقارنة إلَّا أنهَّ لم يتطرق لكيفية عمل السلطات الثلاثة في النظم الدستورية الحديثة. وتناول مبدأ الفصل بين السلطات بشكل بسيط جدًا، رغم أنهَّ مبدأ أساسي في بناء النظم السياسية، وهذا ما سيقدمه الباحث في دراسته بإذن الله وعونه.

٦- إشراف، سعد بن عبد الله الحميد والجريسي خالد بن عبد الرحمن. ٢٠١٣م. *الديمقراطية من منظور إسلامي*. http://www.alukah.net

بدأ الكاتب بوصفه لأفكار بعض الفقهاء والمفكرين المسلمين. وانتقد قولهم فذكر بأنَّ الديمقراطية لها بيئة خاصة، نمت وترعرعت فيها، ألا وهي الحضارة الغربية (الأوربية)، أمَّا الإسلام فإنَّه دين الله، ويرى الكاتب أنَّ الديمقراطية – كنظام حضاري غربي – يتشابه مع الشورى كنظام حضاري إسلامي من حيث التطبيق.لكنه يختلف عنه نظريًّا. فعلاقة المقالة بهذه الدراسة أن الشورى والديمقراطية نقيضَا الاستبداد، بيد أنَّ الشورى أخص من الديمقراطية كنقيض للاستبداد. وما سيضيفه الباحث في هذه الدراسة هو إظهار أهمية الشورى في مواجهة الاستبداد. وهذه ميزة تفردت بها الشورى عن الديموقراطية بسبب مصدرها التشريعي الإلهي. ذلك أن الجزاء الثنائي (الأخروي والدنيوي)، أي تأثير الوازع الديني يجعل الملتزم بمبادئ أو قيمة الشورى أكثر من التزامه بالديمقراطية، حيث أن الصفة الدينية تجعل من التزامه هذا التزامًا دينيًا، فضلًا عن الالتزام الدنيوي.

٧- البيضاني، هناء. ٢٠١٢م. *مفهوم الاستبداد في الفكر السياسي الإسلامي الحديث والمعاصر: دراسة مقارنة*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية. ط. ١.

يحوي هذا الكتاب أربعة فصول يتناول الفصل الأول مفهوم الاستبداد في المدارس الفكرية والسياسية المختلفة. والتطور التاريخي للمصطلح، والأسباب التي تدفع إلى ظهور الأنظمة المستبدة، بينما

يؤصل الفصل الثاني لمفهوم الاستبداد. من حيث المقومات الفكرية للمصطلح، والآليات التي يتحرك من خلالها، وكيفية علاج هذه الظاهرة. أمَّا الفصل الثالث من الكتاب فهو عبارة عن قراءات في الكيفية التي تناول بها الفكر السياسي مفهوم الاستبداد، من حيث جذوره، وأسبابه، وكيفية مواجهته، ويستفاد من هذه الدراسة في فهم ما يتعرض له الدين الإسلامي من النقد، واتهامات، وادعاء البعض بأن الإسلام يعمل على ترسيخ الاستبداد .أمَّا ما سيتم إضافته من الباحث على هذا الكتاب، في أنَّ هناك عوامل كثيرة لظهور الاستبداد: عوامل تاريخية، واجتماعية، واقتصادية، من خلال التعرف على نشأة المفهوم، و تتبع مسار تطوره في الفكر الغربي والإسلامي، والمفاهيم التي ارتبطت به، والمفاهيم الأخرى التي تصادمت معه، كما سيتم التعرف على تأثيره في منظومة المفاهيم.

٨- إسلام، مُحَمَّد السيد. *تأصيل مفهوم الاستبداد السياسي*. مركز الدراسات.

http://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=٣١٠٨٦٧&ac

تناول الكاتب في دراسته مفهوم الاستبداد السياسي اللغوي والإجرائي، وجذور الكلمة وأصلها، ومرادفاتها اللغوية في لغة العرب،حيث أورد تعريفات لكبار رجال الفكر الغربي والشرقي والإسلامي القدماء منهم والمحدثين. ثم تناول بعض من ارتبط اسمه من الجماعات أو الأنظمة بالاستبداد السياسي، كالفاشية والنازية وظروف نشأتهما، وعقيدة كل منها وأهم مبادئها، وأخذ الكاتب في عرض بعض المفاهيم المرتبطة بالاستبداد السياسي، كالدكتاتورية والشمولية، والأوتوقراطية، ثم تكلم عن تاريخ نشأة المفهوم، حيث بدأ استعماله كلقب فخر، وسلطة يطلقه الإمبراطور البيزنطي على كبار دولته من حكام المقاطعات، وبهذا يكون الكاتب قد أنهى دراسته، ومع أهمية دراسته وعلاقتها بجزء أصيل من هذه الدراسة، إلَّا إنَّها لا تتناول صلب هذه الدراسة ويستفيد الباحث من هذه الدراسة في الفصل الأول من

دراسته بأن يتم التمييز بين تعريف الشريعة للاستبداد، وتعريفها وفق القانون. لينتهي لتعريف جامع بينهما، يتم الاستفادة منه في هذه الدراسة من حيث كيفية مواجهة الاستبداد وفق الشريعة والقانون.

٩- أبو سليمان، عبد الحميد أحمد، ٢٠٠٦م. "إشكالية الاستبداد والفساد في الفكر والتاريخ السياسي الإسلامي". *مجلة المسلم المعاصر*. لبنان. العدد (١٢٢).

يرى الكاتب ضرورة التدبر في القرآن الكريم للتنبه إلى العديد من المفاهيم اللازمة لبناء مؤسسات النّظام الاجتماعي الإسلامي المعاصر، وبشكل فعّال سليم لمواجهة الاستبداد، كما يرى أنَّه من المهم أن ندرك أنَّ الاستبداد والفساد متلازمان، خاصة في الوقت الحاضر، والمتباعد جذريًا في كثيرٍ من الوجوه،عما كانت عليه أوضاع الإنسانية في القرون السالفة. إنَّ هذه الرؤية المنهجية، والترتيبات الإصلاحية، تعني أن نظام الأمة والشعوب الإسلامية يصبح على هذا الأساس معبرًا عن مفاهيم الأمة ومقاصدها الإسلامية، ويجعلها أمة حيَّة إسلامية في دولة مدنية إسلامية، ولها حكومة مدنية ونظام مدني إسلامي. وهذا ما سيؤكده الباحث ويضيف عليه من خلال جعل قيم النّظم السياسية الحديثة هي المكمل لمبادئ النّظام السياسي في الإسلام، باعتبارها الركائز الأساسية في بناء وفاعلية النّظام السياسي في دولة مسلمة.

١٠- الغزالي، مُحَمَّد ،٢٠٠٥م. *الإسلام والاستبداد السياسي*. القاهرة: نهضة مصر.

تطرق المؤلف في كتابه هذا، للعديد من المواضيع الهامة، فيما يتعلق بالاستبداد السياسي، وما ستركز عليه الباحث هو موضوع الشورى والاستبداد، وعلاقة هذا الكتاب بهذه الدراسة من حيث توضيح مفهوم الاستبداد وآثاره بمنظور إسلامي، وعرض المبادئ الأساسية للنظام الإسلامي، وهذا ما سيتم عرضه من الباحث والاستفادة منه في تقديمه لتلك المبادئ، ومن أهمها الشورى، ودورها في مواجهة الاستبداد، وكيفية استخدامها والتعامل معها في إطار بناء النّظم السياسية المعاصرة، كما يوضح الغزالي دور الاستبداد في شله للقوى، وهنا ستعتمد هذه الدراسة على ما يفعله الاستبداد من شلل لتلك

القوى، لكي يجد الباحث السبيل في مواجهة ذلك الاستبداد من خلال الشريعة. و يضيف الباحث في هذه الدراسة كيفية مواجهة الاستبداد وفق المبادئ التي تقوم عليها النُظم السياسية المعاصرة، والتزامها بالشرعية، والمشروعية في ضوء القانون.

١١- الكواري، علي خليفة وآخرون. ٢٠٠٥. *الاستبداد في نظم الحكم العربية*. بيروت: مكتبة قريش. ط. ١.

تضمن الكتاب عدة فصول، تركز الدراسة على المواضيع الآتية: الجذور الدينية للاستبداد – الجذور الحداثية للاستبداد الحداثي العربي: تونس نموذجًا – الوجه الباطني للاستبداد والتسلط الاستبداد في طبيعة السلطة السياسية العربية: الجزائر نموذجًا – تجديد الاستبداد في الدول العربية ودور الأمنوقراطية– تفكيك الاستبداد، آليات إعادة إنتاج الاستبداد وسبل تفكيكه– أهمية وإمكانية تفكيك الاستبداد: مناقشة عامه ختامية–مظاهر وتجليات الاستبداد في الواقع العربي.

فالكتاب يضم الدراسات والتعقيبات والمداخلات الخاصة باللقاء السنوي الرابع عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، الذي انعقد في جامعة أكسفورد عام ٢٠٠٤م. ويهدف هذا الكتاب إلى تنمية فهم مشترك لجذور الاستبداد، ومصادره الدينية والحداثية، ومسوّغاته، وآلياته، وسبل تفكيكه، والعمل على تعطيل آليات إعادة إنتاجه في السياسة العربية. وسيقوم الباحث من خلال تلك المواضيع بكشف أساليب تجديد الاستبداد في الحياة السياسية، من خلال كشف التستر بقناع الديمقراطية الشكلية المفرغة من المضمون، بالإضافة إلى جهود في بحث جدلية الداخل والخارج في ظاهرة الاستبداد السياسي، ومحاولة الباحث تقديم الوسائل لمواجهة الاستبداد وتقديم ضمانات لها على الحالة الليبية.

١٢- السهيلي، إسماعيل علي عبد الله. ٢٠٠٤م. *الحاكم المستبد في الفكر السياسي الإسلامي دراسة في وسائل منع الاستبداد* (رسالة ماجستير). صنعاء: جامعة صنعاء.

قام الباحث في هذه الدراسة باستقصاء أهم الوسائل التي يقدمها الفكر السياسي الإسلامي لمنع الاستبداد، ووضح الباحث أن غاية هذه الوسائل هي تحقيق المقصد النهائي للشريعة الإسلامية، وهي إقامة الدين، وتحقيق مصالح المحكومين. وقد انتهت الدراسة إلى تأكيد ذلك حيث تضمن الفكر السياسي الإسلامي العديد من الوسائل التي انتظمت في إطار متكامل، وقد قسم الباحث دراسته إلى ثلاثة فصول حيث تناول في الفصل الأولى السلطة السياسية وانحرافها للاستبداد. والفصل الثاني تناول منع الاستبداد المتعلقة بالحاكم. وفي الفصل الثالث وسائل منع الاستبداد المتعلقة بالأمة وفي هاذين الفصلين (الثاني والثالث) تشترك دراستي مع هذه الدراسة في عدة مباحث وجميعها تخدم نفس الغرض وهو منع الاستبداد في الفكر السياسي الإسلامي.

١٣ - ثابت، عادل. ٢٠٠٢م. *النظم السياسية-دراسة للنماذج الرئيسة الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية*. الإسكندرية: مكتبة خوارزم.

تم تقسيم الكتاب إلى خمسة فصول، خُصص الفصل الأول لدراسة النظم السياسية المعاصرة، وفي الثاني تحليل لها وفي الفصل الثالث قام الكاتب بدراسة تطبيقية للحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الفصل الرابع كتب عن بعض النظم السياسية في الوطن العربي ،خصص الفصل الخامس للنظام السياسي في الإسلام، وهذا ما يهم الباحث في دراسته، حيث استهل صاحب الدراسة في هذا الفصل بدراسته للمبادئ والقيم التي يقوم عليها النظام السياسي في الإسلام، ثم يوضح نموذج النظام السياسي في الإسلام، لينتهي بتقديم مضمون وضمانات وغايات فكرة العقد السياسي، في الشريعة

الإسلامية ويستفيد الباحث من كل ما تم تناوله في هذا الفصل حيث إنَّه يمس صلب دراسته من حيث موقف الإسلام من الاستبداد السياسي، وكيفية مواجهته، وما يؤخذ على الكاتب بالرغم من تناوله في الفصول الأربعة الأولى عن بعض النظم السياسية الحديثة، وتركيزه على كيفية مقاومتها للاستبداد، وخصص فصلًا منفردا (الخامس) عن النظام السياسي في الإسلام دون توضيحه للكيفية التي يستفاد بها من خلال تطور النّظم السياسية الحديثة، وما توصلت إليه هذه النظم من مبادئ في مواجهة الاستبداد وما جاء به الإسلام لكي يتم بناء نظام دستوري وفق قيم ومبادئ إسلامية وهذا ما سيقوم به الباحث في دراسته.

١٤- بكار، ناصر حمد. ٢٠٠١م. *فقهُ مُناصحة ولاةُ الأمر في الدّولة الإسِلامّية* (رسالة ماجستير). خرطوم: جامعة إفريقيا العالمية.

ما يهم الباحث في هذه الدراسة هو الفصل الأخير حيث اختتم صاحب الدراسة في هذا الفصل مبحثًا حول تنصيب رئيس الدولة: ويرى صاحب الدراسة أنهَّ أمر واجب على الأمة لكي يقوم الرئيس بحراسة الدين والدولة، ثم مراقبة سير العمل على الواقع المعاش، وما يترتب من نتائج وآثار، فهي بحاجة إلى سلطة حاكمة عليا. ووضح الكاتب بأنَّه يتم انتخابه بأحد الطرق الآتية:

- يتم ترشيح المرشح لهذا المنصب من قبل أهل الحل والعقد.
- أن يعهد الرئيس الحالي إلى شخص يراه مناسبا لهذه المهمة بعد مشاورة أصحاب الشورى.

وختم في هذا المبحث شروط تنصيب الرئيس، وهي شروط بعضها متفق عليها والأخرى مختلف فيها، فحاول صاحب الدراسة إنزال الفقه على الواقع، وإرجاع الأمة إلى العصور المفضلة، وتحرير المسائل والقضايا المتعلقة في هذا المضمار، وكيف عالج الإسلام في قضية الاستبداد والانفراد بالحكم، حيث أصبح حكام المسلمين يسيرون البلد كما يرون.وسيقوم الباحث بالاستفادة من هذه الدراسة من خلال

دراسة دور الحكام في ترسيخ الاستبداد وتنافي ذلك مع الشريعة الإسلامية ومبادئ النظم السياسية الحديثة وأهمها مبدا الفصل بين السلطات.

١٥- الكواكبي، عبد الرحمن. ٢٠٠١م. *طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد*. القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر.

بدأ الكاتب بتوضيح مفهوم الاستبداد ثم وضح دور كل من الدين – العلم – المجد – المال – الأخلاق –التربية – الترقي وعلاقتها جميعًا بالاستبداد ويقسمها على تسعة مواضيع منفصلة عن بعضها وينهي الكاتب كتابه بموضوع يوضح فيه كيفية التخلص من الاستبداد بعنوان الاستبداد والتخلص منه، وقد تطرق الكواكبي إلى المنهج الإسلامي في الإصلاح السياسي وإلى نظام الحكم الذي يسميه "الإسلامية"، فالتمس أصول الإصلاح وفلسفاته وقوانينه من "الإسلامية" ومن التجارب التاريخية لتطبيقاتها في المجتمع الإسلامي، ويستفيد الباحث من هذه الدراسة من حيث إيضاح تأثير وتأثر الاستبداد بالدين والعلم والأخلاق والمال، وستعمل الدراسة على الاستفادة من كل ذلك في المساهمة في تحقيق الترابط الاجتماعي، والتركيز على تحقيق ظاهرة القبول الاجتماعي للنظام السياسي.

١٦- إمام، عبد الفتاح إمام. ١٩٩٤م. *الطاغية – دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. ط. ١. رقم ١٨٣.

ما يهم الدراسة في هذا الكتاب هو الفصل الأخير والمعنون. لا بدّ من الديمقراطية: فقبل أن ينهي المؤلف كتابه يجد الحل من الاستبداد بالديمقراطية. التي تعتبر ليست نسخة عن الديمقراطية الفرنسية أو الألمانية أو الأمريكية،ولكنها ديمقراطية تلائم الخصوصية التاريخية والاجتماعية والسيكولوجية والحضارية لبلداننا، ويرى بأنّ وسائلنا في الوصول إلى الحكم الديمقراطي هي: التربية (في المدرسة والمنزل والمسجد... وغيرها)، وينبه المؤلف أن تخلف المجتمعات العربية يعود أساسًا إلى النظام السياسي الاستبدادي،

فالأخلاق الجيدة والتدين الحق نتائج مترتبة على النظام السياسي الجيد لا العكس. وهو يستعرض نماذج من صور الاستبداد. وكتب كيف يمكن التخلص من الطاغية؟ ويؤكد أنه لا سبيل أمامنا للتخلص من الطاغية سوى بفعل ما فعله الغرب بالفرار إلى الحكم الديمقراطي. وهذا ما يتوافق مع الدراسة، حيث أن الحكم الديمقراطي هو الأنسب لمواجهة الاستبداد، وسيعمل الباحث على توضيح كيفية الأخذ بالديمقراطية من حيث التقليد بصورة صحيحة لبناء النظم السياسية الحديثة، وكيفية ممارسات هذه النظم لمواجهة الاستبداد، والتفريق بين بيئة وشكل كل نظام مع الأخذ بمبادئ النظام السياسي في الإسلام وشرح كيفية تطبيقها على الواقع.

١،٩،١ خلاصة الدراسات السابقة

سيتم إيجازها في ثلاثة أوجه كالتالي:

أولًا: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة.

١. اشتركت هذه الدراسات جميعًا مع الدراسة الحالية بتناولها موضوع الاستبداد.
٢. توافق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في تناول موضوع الاستبداد ومسؤولية الحكام في الاتجاه إلى الاستبداد ومسؤولية المحكومين في مواجهته.
٣. إن الانسجام بين الدراسة الحالية والدارسات السابقة يُمكن الباحث من إجراء مقارنة بين نتائجها للوصول إلى نتائج أعظم وأكثر منطقية.
٤. الإحاطة بالإطار النظري لموضوع الاستبداد بشكل عام، وأثر الاستبداد بشكل خاص على ليبيا.

ثانيًا: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

١. تناولت الدراسات السابقة الاستبداد بشكل عام ولم تحدد بيئة معينة كما في هذه الدراسة تناولت ليبيا

٢. من حيث المنهجية؛ اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف الاستبداد وأثره على المحكومين، بهدف توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة، لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، وتعميم نتائجها.

٣. الدراسة الحالية أشمل من الدارسات السابقة، لتناولها موضوع الاستبداد وموقف الشريعة والقانون منه والاعتماد على الجانب النظري والتحليلي معًا، بينما الدراسات السابقة اعتمدت على الجانب النظري أكثر من التحليل.

ثالثًا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

١. حداثة الدراسة الحالية والتي تعد من أوائل الدراسات التي تتناول موضوع الاستبداد وموقف الشريعة والقانون منه عن دولة ليبيا بحسب علم الباحث.

٢. يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية من خلال وضعها أمام المسؤولين بليبيا لإخذها في عين الاعتبار عند بناء النظام السياسي ونبذ كل ما من شأنه أنه يؤدي إلى الاستبداد.

٣. شمولية الدراسة الحالية بتناولها لدور الشريعة والقانون في مواجهة الاستبداد وتحديد حالة الدراسة (ليبيا).

٤. جاءت هذه الدراسة لتلبي ما أجمعت عليه الدراسات السابقة بضرورة مواجهة الاستبداد وذلك من خلال الجمع بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي وأن يكون كل منهما مكمل للآخر.

١،١٠ هيكل الدراسة

سيتم تقسيم هذه الدراسة وفق خطة الدراسة على مقدمة، وخاتمة الدراسة، وأربعة فصول كالتالي:

الفصل الأول: الإطار التنظيمي للدراسة ويتضمن الآتي: المقدمة، المشكلة، الأسئلة، الأهداف، الأهمية، الفروض، النطاق، المنهج، الهيكل، والدراسات السابقة.

الفصل الثاني: مفهوم الاستبداد السياسي ومراحل تطوره في ليبيا

المبحث الأول: مفهوم الاستبداد السياسي

المطلب الأول: مفهوم الاستبداد السياسي

المطلب الثاني: المفاهيم المقاربة للاستبداد السياسي

المبحث الثاني: مراحل تطور الاستبداد في ليبيا

المطلب الأول: التجربة الغربية المسيحية والتجربة العربية الإسلامية في مواجهة الاستبداد.

المطلب الثاني: مرحلة انقلاب ١٩٦٩م وحتى سقوط حكم القذافي٢٠١١م

المطلب الثالث: مرحلة ما بعد ثورة ٢٠١١م وحتى نهاية ٢٠٢٠م.

الفصل الثالث: دور الشريعة الإسلامية في مواجهة الاستبداد السياسي.

المبحث الأول: المبادئ الأساسية لمنع الاستبداد في الشريعة الإسلامية

المطلب الأول: مبدأ الشورى

المطلب الثاني: مبدأ العدل

المطلب الثالث: مبدأ احترام الشخصية الفردية (حق الحرية وحق المساواة)

المبحث الثاني: وسائل منع الاستبداد في الشريعة الاسلامية.

المطلب الأول: وسائل منع الاستبداد المتعلقة بالحاكم.

المطلب الثاني: وسائل منع الاستبداد المتعلقة بالشعب

الفصل الرابع: دور القانون في مواجهة الاستبداد السياسي.

المبحث الأول: نشأة وتطور العقد الاجتماعي لمواجهة الاستبداد السياسي.

المطلب الأول :أساس نشأة وتطور نظرية العقد الاجتماعي .

المطلب الثاني: حق مقاومة الاستبداد في نطاق العقد السياسي.

المبحث الثاني: فلسفة المبادئ الأساسية بالنظم السياسية المعاصرة لمنع الاستبداد .

المطلب الأول: مبدأ الشرعية

المطلب الثاني: مبدأ سيادة الأمة

المطلب الثالث: مبدأ الفصل بين السلطات

الفصل الخامس: آليات وضمانات تحجيم الاستبداد السياسي في ليبيا.

المبحث الأول: ضمانات تحجيم الاستبداد السياسي في ليبيا وفق الشريعة والقانون.

المطلب الأول: الضمانات الوقائية لتحجيم الاستبداد.

المطلب الثاني: الضمانات العلاجية لتحجيم الاستبداد.

المبحث الثاني: آليات تحجيم الاستبداد السياسي في ليبيا.

المطلب الأول: الانتخابات كآلية مهمة في بناء المؤسسات السياسية الليبية وتحجيم الاستبداد

المطلب الثاني :آلية تحديد مدة الرئاسة كضمان لتحجيم الاستبداد.

المطلب الثالث .آلية الرقابة ومتابعة تصرفات الرئيس كضمانة لتحجيم الاستبداد

الخاتمة: أهم النتائج و التوصيات

قائمة المراجع والملاحق

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA